دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين في مراتب الجرح والتعديل

للدكتور أحمد محمد نور سيف

بسم الله الرحمن الرحيم

إن مصطلحات الجرح والتعديل عند المحدثين ، بمثابة معايير وموازين تُقَوَّم بها الرواة ، ويُحَدَّد مكانهم في سُلَّم القبول أو الرد . وهي في مجموعها احكام تخضع لدراسة فاحصة دقيقة لهؤلاء الرواة وما رووا ، وبعد ان يخضع هؤلاء الرواة لاساليب الفحص المختلفة التي وضعها الأئمة النقاد من علماء الجرح والتعديل تعطى النتيجة النهائية التي تلازم الراوي ولا يستطيع منها فكاكا . حتى لقد شبهها الشاعر بآثار الكي على ظاهر الجلد .

ولقد وسمتك غير معتذر
بمواسم تبقى على الابد[1]

ولقد كان الرواة يرهبون هذه المياسم ويخشونها اشد الخشية فحين قدم عبد الوهاب ابن عطاء الى بغداد ، اتاه يحيي بن معين فكتب عنه وبينما هو عنده اتاه كتاب من اهله من البصرة ، فقرأه واجابهم وقال فيه « قدمت بغداد وقَبِلَني يحيي بن معين والحمد لله رب العالمين »[2] .

هكذا كان لاقوال النقاد وقع في نفوس الرواة ، فكانوا يُدَقِّقون فيما يروون ، تفاديا لما قد يقعون فيه من السهو أو الغلط أو التساهل في السماع والضبط فتُردّ رواياتهم وتُهدر عدالتهم .

وإن من ينظر في كتب الجرح والتعديل يعجب من هذه الجهود المضنية التي بذلها هؤلاء النقاد في التعرف على احوال الرواة والتنقيب عن مروياتهم والحكم عليهم . وربما ظن من لم يقف على هذه الجهود المختلفة ، ان هذه الاحكام تُقال جزافا دون واقع تستند اليه أو

---

(١) ابن الجنيد في روايته عن ابن معين في قصة ذكرها . انظر سؤالاته ٧٦ أ والوسم اثر الكي . وجمعه وسوم . والميسم بكسر الميم الملكواة ، جمعه مواسم ومياسم انظر مادة (وسم) القاموس ١٨٦/٤ .

(٢) ت بغداد ١٨١/١٤ - تهذيب ٢٨٤/١١ .

حيثيات تعتمد عليها . فَرَاوٍ يقال عنه مثلا : ثقة وآخر مقبول ، وآخر صدوق وآخر ضعيف أو متروك . فعلام استندت هذه الاحكام ؟ إن الاجابة على هذا السؤال تستدعي استعراض كل القواعد التي وضعها النقاد لدراسة حال الراوى ومروياته . وهذه الدراسة قد تَكَفَّلت بها قواعد علوم الحديث المختلفة . وابرز هذه القواعد ، دراسة مروياته في ضوء مرويات غيره . وهي ما تسمى بالمعارضة [١] فينظر في حديثه ويقارن بمرويات غيره ليعرف مدى ضبطه ودقته في روايته .

وهذه المعارضة التي يقوم عليها اختبار الضبط يقول عنها ابن الصلاح « نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فان وجدنا رواياته موافقة ـ ولو من حيث المعنى ـ لرواياتهم ، أو موافقة لها في الاغلب ، والمخالفة نادرة . عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا . وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نَحْتَجَّ بِحديثه[٢] .

وعدم الاحتجاج الذي اشار اليه ابن الصلاح لا يعنى ترك حديثه وانما المراد بأنه ممن لا يقوى حديثه على التَفَرُّد فلا يُحْتَجّ به استقلالا ، وانما يحتاج الى ما يُعَضِّده ويقويه[٣] .

وتكون نتيجة هذه المعارضة والمقارنة أن يطلق على الراوي لفظ يحدد مقدار ضبطه بعد ان يكون قد سلمت عدالته من اسباب التجريح فلم يكن متهما بفسق او خوارم مروءة ، مسلما عاقلا [٤] وعندئذ يُختار له المصطلح المناسب في مراتب الجرح أو التعديل .

واقدم هذه المراتب التي عرفت عند نقاد الحديث هي مراتب الجرح والتعديل عند ابن ابي حاتم . ويهمنا من هذا البحث أن نعرض لمراتب التعديل فنوردها فيما يلي :

قال ابن ابي حاتم : وجدت الالفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :

١ ـ فاذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن أو ثَبْت ، فهو ممن يُحْتَجَ بحديثه .

٢ ـ واذا قيل له : صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه .

٣ ـ واذا قيل « شيخ » فهو بالمنزلة

---

(١) المعارضة أو الاعتبار ، هي الطريقة التي يستعملها المحدثون لاختبار ضبط الراوي ، فيقارنون بين مروياته ومرويات غيره فيعرف ضبطه من عدمه . وفي هذا المعنى يقول يحيي بن معين : ربما عارضت بأحاديث يحيي بن يمان احاديث الناس ، فما خالف فيه الناس ، ضربت عليه . التاريخ رقم النص ١٥٢٧ . وانظر معرفة الرجال لابن محرز ٢٤ أ .

(٢) المقدمة ١٣٨ والمراد بقوله (نعتبر أي نقارن ونعارض) .

(٣) انظر معرفة علوم الحديث ٧١ .

(٤) المقدمة ١٣٦ .

الثالثة . يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية .

٤ ـ واذا قالوا : « صالح الحديث » فانه يكتب حديثه للاعتبار [١] .

هذه هي مراتب التعديل عند ابن ابي حاتم . وانما سُمِّيت بمراتب التعديل لان الالفاظ التي وردت فيها ليس فيها ما يجرح به الراوي وان كانت مراتب متفاوتة في التعديل يختلف فيها الرواة بين الضبط التام ، والضبط الذي اصابه خِفَّة وقصور .

قال ابن الصلاح : لان هذه العبارات (يعني صدوق فما بعدها) لا تشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه [٢] .

وقال السخاوي : « فالحكم في اهلها دون اهل التي قبلها . وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار ، دون اختبار ضبطهم لوضوح امرهم فيه [٣] .

ويعني السخاوي بذلك أهل المراتب التالية :

ـ من قيل فيه : صدوق .

ـ من قيل فيه : شيخ .

ـ من قيل فيه : صالح الحديث .

فالسخاوي اذن يفرق بين نوعين مختلفين من اهل هذه المراتب بالنسبة للنظر والاختبار والاعتبار .

وهذان النوعان هما :

ـ من ينظر في حديثه للتأكد من ملازمته لحالة الضبط التي عُرف بها ويكتب حديثه لاختبار ضبطه ، بمقارنة حديثه باحاديث الثقات لتؤمن المخالفة والشذوذ .

ـ من يكون ضبطه اصلا في حاجة الى تقوية واعتضاد ، ولا يختبر ضبطه لوضوح امره فيه بل تلتمس له المتابعات والشواهد ليرقى الى مرتبة الاحتجاج .

ويعلق الاستاذ العتر على كلام السخاوي السابق فيقول :

وهذا اتفاق منهم على ان كلمة « صدوق » لا يُحْتَجّ بمن قيلت فيه الا بعد الاختبار والنظر ، ليعلم هل ضبط الحديث ام لا ؟ وذلك يَرُدّ ما زعمه بعض الناس من ان من قيلت فيه يكون حديثه حجة من الحسن لذاته ، دون ان يقيده بان ينظر فيه ا هـ [٤] .

والذي يستلفت النظر من كلام المتقدمين في

---

(١) الجرح ٣٧/١/١ .

(٢) المقدمة ١٥٨ .

(٣) فتح المغيث ٣٦٨/١ .

(٤) منهج النقد ١٠١ .

مصطلحهم « صدوق » ومن كلام الفئة التي قال عنها الاستاذ العتر « بعض الناس » وما رد به على هذه الفئة ، ان هناك امورا تجدر الاشارة اليها ، ويمكن ان تُورد في الملاحظات التالية لتناقش بعد ذلك وهذه الملاحظات هي :

اولا : أن اعتراض الاستاذ العتر يتناول الكيفية التي يستعمل فيها لفظ « صدوق » للدلالة على الحديث الحسن لذاته .

فهو ينازع في ان تطلق كلمة « الحسن لذاته » على حديث لمجرد ان يطلق على احد رجاله انه « صدوق » دون ان يتطلب ذلك اختبارا ونظرا لذلك الحديث ، لا أنه ينازع ـ كما يبدو ـ في اصل الاطلاق .

ثانيا : ما الذي يعنيه النقاد في درجة الاعتبار وهي التي قَصرَت عن درجة الضبط التام باشتراطهم كَتْب الحديث والنظر فيه أو الاختبار . هل هما بمعنى واحد أي بمعنى ان تخضع احاديث هذه الطائفة كلها لمعيار واحد ، ويبحث عن المتابعات والشواهد التي تقوي من سند الحديث وتجعله صالحا للاحتجاج ؟

أو ان يُفَرَّق بين احاديث هذه الطائفة ، بأن يكون النظر لمن وصف بالصدق مثلا ، للتأكد فقط من ملازمة الراوي للصفة التي عرف بها نتيجة دراسة النقاد لاحاديثه وما توصلوا اليه من انه يخالف احيانا وأن ضبطه به خفة وحينئذ فيختبر حديثه بعرضه على احاديث الثقات لتعرف فيه الموافقة ولو من حيث المعنى وللتأكد من عدم شذوذ فيه . وهو ما يفهم من كلام السخاوي .

أما من انحطّ عن هذه الرتبة فَكَتْب الحديث بالنسبة له امر ضروري كي يكون صالحا للاحتجاج وتكون الطرق الاخرى معضدة ومقوية له ورافعة له الى درجة الاحتجاج .

وهاتان حالتان مختلفتان ويترتب عليهما بهذا الاعتبار فارق كبير في تخريج الاحاديث وتناول الاسانيد بالدراسة والتحقيق .

ثالثا : ما هي المهمة المنوطة بمن يتناول دراسة الاسانيد وتخريج الاحاديث وخاصة في المراتب التي تحتاج الى هذه الدراسة في درجات الاعتبار ؟

إن دراسة الاسانيد ورجالها لتخريج الاحاديث والحكم عليها مهمة ذات شقين هما :

١ ـ دراسة رجال السند .

٢ ـ دراسة السند وتتم بمعارضته بالروايات الاخرى وتعطى هذه المعارضة نتيجتين :

الاولى : التعرف على المتابعات والشواهد .

الثانية : التعرف على ما يخالف هذا الحديث ويعارضه من الاحاديث الاخرى .

وهنا يمكن ان نسأل ، ما النتائج التي سنصل اليها من هذه الدراسة في الجوانب التالية ؟

١ ـ في الحكم على الراوي من اقوال النقاد .

٢ ـ في الحكم على حديثه . دون اعتبارات خارجية .

٣ ـ في الحكم على حديثه . مع الاعتبارات الاخرى .

واخيرا هل ستؤدي هذه الدراسة الى حكم جديد على الراوي يُغَيرّ ما حكم النقاد به عليه ؟

والاجابة على هذه الاسئلة تحدد المهمة التي يقوم بها من يتناول الاحاديث واسانيدها بالدراسة والتخريج .

إن الحكم على الراوي لا يخرج عن الدائرة التي وضع النقاد اطارها لهذا الراوي وما يمكن ان يقوم به من يريد تحديد الوصف له ،وهو أن يختار من اقوالهم ما يراه اقرب للحكم على الرجل ، وهذا ما كان يصنعه ابن حجر مثلا في كتابه التقريب [١] حيث استعرض فيه اقوال النقاد لكل راو من الرواة ثم تخَيرّ منها ما رآه مناسبا له بعد ان وضع في حسبانه اعتبارات متعددة يمكن الاشارة الى بعضها [٢] .

ـ ملاحظة نوعية النقاد من متشددين ومتساهلين ومتوسطين .

ـ ما لا يتفق مع مناهج النقاد في الطعن بامور لا يعتد بها في قبول الرواية أوَردّها . كمن رُمي بالارجاء أو بالقول بخلق القرآن أو بالتوقف .

ـ مالا يُعَدّ قادحا اذا انفرد كالوصف بأمور يعدها البعض خَرْما للمروءة ولا يراها البعض الآخر سببا مقبولا لرد رواية من يوصف بها[٣] .

ـ المصطلحات التي شذ بها بعض النقاد ولها دلالات خاصة عندهم لا تتفق مع المدلولات الشائعة المتعارف عليها عند النقاد كقول يحيي ابن معين : لا بأس به [٤] . وكقول احمد : منكر [٥] . وكقول البخاري : سكتوا عنه [٦] .

ـ الطعن في الراوي من ناقد يخالفه في المذهب ولا يكون حاملا له على الطعن الا هذه المخالفة [٧] .

ـ المنافسة التي قد تقع بين الاقران وتتعدى الى نيل كل منهم من الآخر [٨] .

---

(١) انظر صفحة ٣.

(٢) لم يذكر ابن حجر في التقريب على وجه التحديد التزامه بهذه الاعتبارات لكن المعروف من صنيع النقاد ملاحظة هذه الامور وغيرها انظر مثلا الرفع والتكميل المرصد الاول ٢٧ .

(٣) التاريخ . رواية الدوري نص رقم (٦٨٣) .

(٤) تدريب الراوي ٣٤٤/١ .

(٥) فتح المغيث ٣٧٥/١ .

(٦) تدريب الراوي ٣٤٩/١ .

(٧) كطعن الجوزجاني وهو ناصبي في اهل الكوفة وهم شيعة . انظر التهذيب ٩٣/١ والرفع والتكميل ١٨٩ .

(٨) جامع بيان العلم ١٥٩/٢ .

هذه الاعتبارات وغيرها من الامور التي يتحتم على المنصف ملاحظتها ، وعدم الانسياق في الحكم تحت تأثير اتجاه مذهبي ، أو نحلة عقدية .

وكتاب التقريب للامام ابن حجر استهدف هذا المنهج ولذا اعتد به جمهور المحدثين في الاستئناس بالحكم الذي تَخَيرّه في الحكم على الرواة .

وهذا المنهج في جملته لا ينحرف عما قاله النقاد ، وان خالف البعض منهم فلا يخرج عن اقوال الآخرين .

ومهمة المحقق والدارس لا تأتي بجديد في هذا الباب . اعني في الحكم على الرواة ، إلا بما يعتمد على دليل من اقوالهم .. هذا هو الجانب الاول الذي تتناوله دراسة حال الراوي ، والحكم عليه .

أما دراسة الجانب الآخر فتقوم على جمع الطرق المختلفة للحديث لمعرفة ما يقوّى الحديث من متابعات وشواهد .

وقد تقود الدراسة والتتبع الى وجود ضعف في الحديث اما لمخالفته الروايات الصحيحة التي هي اقوى منه ، واما لوجود علة فيه تقدح في صحته وصلاحيته للاحتجاج أو لوجود راوٍ فيه لا يقوَى على التفرد ولا توجد طرق اخرى تُقَوِّيه وتُعَضِّده . أو أن الطرق في مجموعها على حال شديد من الضعف لا يصلح للاعتبار .

والنتيجة التي تخرج بها هذه الدراسة هي :

١ ـ إما أن يَتّضح أن الضعف في حديثه ينجبر بالمتابعات والشواهد فيصلح للاحتجاج .

٢ ـ واما أن يكون الضعف فيه وفي متابعاته لا يرقى الى القبول أو الاحتجاج ، واذا ارتقى الحديث في الحالة الاولى الى مرتبة الاحتجاج فان ذلك لا يعني ان راوية الضعيف قد اكتسب توثيقا جديدا بهذه الدراسة والمعارضة . بل انه سيلازم الوصف الذي عرف به والمصطلح النقدي الذي اطلق عليه .

والذي يمكن ان نخلص اليه من استعراض دراسة احوال رجال السند ، ودراسة اسانيد الحديث هو :

ـ ان البحث عن حال الراوي ومعرفة مكانه في مرتبة التعديل والتجريح لا يعطي حكما جديدا لم يكن قد انزله فيه نقاد الحديث .

٢ ـ ان البحث عن حديثه والتماس ما يرفع من درجته إن كان في مرتبة من مراتب الاعتبار ، لا يُغَيرِّ من مكانة الراوي أو من منزلته التي وضعها فيه نقاد الحديث .

نعم قد يرتقى الحديث الى مرتبة الحسن أو الصحة ولكن لا يعني ذلك أن الراوي قد طرأ على مكانته أو المصطلح النقدي الذي اطلق عليه شيء جديد .

واذا سَلّمنا بهاتين النتيجتين فان ذلك يعني أن مهمة المحقق ومن يقوم بدراسة الاسانيد

وتخريج الحديث لا تُؤسس حكما جديدا على الراوي وانما تقوم فقط بتطبيق القواعد التي وضعها أئمة النقد . فلن تغير حكما قيل في رجل مثلا : انه صدوق أو صالح الحديث . وانما تبحث عن ادلة تؤكد هذا الحكم في الحالة المعروضة عليها في الحديث الذي يراد دراسة سنده أو تخريجه .

واذا اخذنا قول السخاوي بعين الاعتبار في التفرقة بين الالفاظ التي انحطّت عن درجة التوثيق الى درجة الضبط الذي خَفّ فكان في منزلة « الصدوق » أو نزل عن هذه المرتبة الى المراتب التالية في مراتب التعديل . وقسمناها الى القسمين السالفين وهما :

ـ من يكتب حديثه لاختبار ضبطه والتأكد من ملازمته له .

ـ من يكتب حديثه لتقوية ضبطه دون الحاجة الى اختبار ضبطه لوضوح امره فيه .

فان ذلك يعني بوضوح ان من اطلق عليه لفظ « الصدق » . وهو الذي خف ضبطه قليلا عن ضبط الثقات لا يعامل في درجة الاعتبار معاملة من انحط عن هذه الدرجة وذلك بأن كَتْب حديثه لا يراد منه إلا التأكد من ملازمته هذه الصفة . فلم يظهر ما يعكر عليها من مخالفة أو شذوذ . هذا يعني ايضا أن حديثه إنما يكتب لهذه الغاية لا أن يكتب للبحث عن شواهد ومتابعات يفتقر الى وجودها ليكون في درجة الحسن لذاته وبالتالي لصلاحه للاحتجاج .

وهذا ما يُفَرّق به بين اهل هذه المرتبة وبين اهل المراتب التالية الذين تشعر مصطلحاتهم بانحطاط عن هذه المرتبة .

والمتابعات والشواهد ضرورية لاهل هذه المراتب حيث أن الاحتجاج يتوقف على وجودها فلا ترتقي اليه إلا بمجيء متابعات أو شواهد تقويها وتعضدها . بخلاف مرتبة الصدق التي لا تتوقف على ذلك ، وان كانت هناك متابعات وشواهد ، فانها ترفعه الى درجة الصحيح لغيره .

ولو رجعنا الى ما قَرّره الاستاذ العتر والى ما اعترض به على من قال عنهم « بعض الناس » بقوله :

« وهذا اتفاق منهم على أن كلمة « صدوق » لا يُحْتَجّ بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار والنظر ليعلم هل ضبط الحديث ام لا ؟ وذلك يرد ما زعمه بعض الناس من أنّ من قيلت فيه يكون حديثه حجة من الحسن لذاته ، دون ان يُقَيِّده بان ينظر فيه » .

لوجدنا أن كلام كلا الطرفين فيه نظر اذ يحتاج الى بيان الغاية التي يُلْجأ فيها الى الاختبار والنظر .

فان اراد هؤلاء الذين قال عنهم « بعض الناس » ان حديث الصدوق يؤخذ ويُحْتَجّ به كالاحتجاج بحديث الثقات ، فان ذلك غير مُسَلَّم . وكذلك رأي الاستاذ العتر إن أراد به أن حديث الصدوق يعامل معاملة غيره ممن انحَطّ عن هذه الدرجة فتلتمس طرق اخرى تُعَضِّده

كما تعضد غيره ليصلح للاحتجاج فان ذلك ايضا غير مُسَلَّم . كما اتضح آنفا وكما يشهد له كلام السخاوي . إذ يحتاج حديث الصدوق الى التأكد فقط من ملازمة هذه الصفة بان سَلِم من المخالفة والشذوذ واتّضح أن ضبطه كالمعهود منه ولم ينزل عنه .

أما من كان في منزلة تالية ، فان الضعف فيه قائم يفتقر الى ما يعضده ويقويه ، ولذا يتحتم البحث له عن متابعات وشواهد تجعله صالحا للاحتجاج . وشتان ما بين الحالين .

وليس من المستبعد ان يكون ما ذهب اليه ابن ابي حاتم في اعتبار مكانة الرواة في درجات التعديل ، ابعد مما ذهب اليه السخاوي باعتبار أن درجات التعديل لا تعني الطعن في عدالة الراوي وضبطه وانما تعني خفة الضبط في الدرجات الثلاث التالية عنده وهي : صدوق وشيخ وصالح الحديث . وان كان بعضها اَحَطّ مرتبة من سابقتها . ولذا جعل من درجات الاعتبار في التعديل ، وجعل أخرى منها في الجرح ليفرق بينهما . فمن كان من الرواة في مراتب التعديل ، نظر في حديثه ليختبر بعرضه على احاديث الثقات ، فان وافقهم ـ ولو من حيث المعنى ـ قبل لسلامته من المخالفة والشذوذ ، واحتُجّ به ولو انفرد . ومن كان في مراتب الجرح كتب حديثه ليتقوى بالمتابعات والشواهد ، ولو لم يختبر ضبطه لوضوح امره فيه كما سبق في نظر السخاوي .

ومما تجدر الاشارة اليه ان يُفَرّق بين مهمة المتقدمين من المحدثين والنقاد في تتبع احوال الرجال ، ودراسة الاسانيد ، وتخريج الاحاديث وبين مهمة المتأخرين الذين لا يعدو عملهم تطبيق تلك القواعد لا أن يحكموا على راوٍ ، أو يُغَيِّروا من منزلته التي وضعه النقاد فيها نتيجة دراستهم لحديثه أو تتبع الاسانيد التي قد تؤيد ما يروى أو تخالفه .

ويمكن ان نستخلص في آخر هذا البحث ما وصل اليه من نتائج نجملها في ما يلي :

اولا : ان المهمة التي يضطلع بها من يتصدى لدراسة الاسانيد وتخريج الاحاديث والبحث عن احوال الرواة من المتأخرين تختلف عن مهمة النقاد السابقين ، إذ أن مهمة المتقدمين كانت تستهدف الحكم على الراوي وتحديد المنزلة المناسبة له في سُلّم الجرح والتعديل بناء على النتائج التي يتوصلون اليها من دراسة حاله وتقدير ضبطه .

أما مهمة المتأخرين فتقوم على تطبيق هذه القواعد على ما يعرضون له من دراسة مروياته ، واقوال النقاد فيه .

ثانيا : ان النظر الى مرويات الرواة في درجة الاعتبار تختلف حسب خِفّة الضبط أو قصوره عنه كما يلي :

١ ـ فمن كان في مرتبة « الصدوق » اعتبر حديثه حسنا بعد اختبار ضبطه وذلك باعتبار حديثه باحاديث الثقات فان سلم من المخالفة

والشذوذ قبل حديثه واحتج به . وكذا إذا انفرد . لان الضبط فيه معهود لا يرتفع الا بدليل . وحيث ارتفع احتمال وجود الخلل في ضبطه . عُلم أنه ضابط .

٢ ـ أن من كان في هذه المنزلة ووجدت له متابعات وشواهد ارتفع الى درجة الصحيح لغيره .

٣ ـ ان من كان في المراتب التالية من درجات الاعتبار كتب حديثه ليبحث له عن متابعات وشواهد ، تدفع عنه صفة الخلل في الضبط ، ولم يختبر لوضوح امره فيه ، وانما يفتقر الى ما يعضده ويقويه كما يشهد له كلام السخاوي .

ثالثا : ان اشتراط النظر والاختبار لمن كان حديثه في درجة الاعتبار ، ليس على اطلاقه ، وانما يُفَرّق فيه بين حالين مختلفين كما سبق فيمن خف ضبطه في مرتبة « الصدوق » أو من نزل عنها في المراتب التالية .

ويمكن ان نضيف الى ما سبق من التفرقة بين (صدوق) وبين ما بعدها من الفاظ ـ أن صنيع المحدثين يدل على ذلك ، فان من ألفوا في الثقات ، يدرجون في كتبهم مَنَ وُصِف بالصدق أو لا بأس به مع الفاظ التوثيق ، مما يشير الى ان احاديث هذا الصنف في درجة الاحتجاج ، وليست في حاجة الى ما يعضدها من متابعات وشواهد .

فابن شاهين في كتاب الثقات مثلا يورد النصوص التالية :

ـ قال يحيي بن سعيد القطان : خليد بن جعفر ، بلغني أنه لا بأس به [١] .

ـ قال يحيي بن سعيد القطان : عمر بن نبيه ، لم يكن به بأس [٢] .

ـ قال احمد بن حنبل : فُلَيْت العامري ، ما ارى به بأسا [٣] .

ـ قال احمد بن حنبل : عمر بن حفص بن غياث ، صدوق [٤] .

ـ قال يحيي بن معين : ابو عامر الخزار ، صالح بن رستم ، صادق الحديث [٥] .

ـ قال علي بن المديني : كان علي بن هاشم ، صدوقا في الحديث [٦] .

---

(١) الثقات ١٩ أ ـ قال ابن حجر في التقريب : صدوق .

(٢) الثقات ٣٩ أ ـ قال ابن حجر في التقريب : لا بأس به .

(٣) الثقات ٥٨ ب . قال ابن حجر في التقريب : صدوق .

(٤) الثقات ٤٠ أ . قال ابن حجر في التقريب : ثقة ربما وهم .

(٥) الثقات ٣٣ أ . قال ابن حجر في التقريب : صدوق كثير الخطأ . ولم اورد عن يحيى نصا بقوله (لا بأس به) لما عرف عنه من إلحاقه له بمصطلح (ثقة) .

(٦) الثقات ٤٢ أ . قال ابن حجر في التقريب : صدوق .

ـ قال علي بن المديني : خالد بن قيس ، ليس به بأس [١] .

ـ قال النسائي : محمد بن فضيل ، ما أرى به بأسا [٢] .

ـ قال ابن ابي خيثمة : حجاج بن ابي زينب ، ليس به بأس [٣] .

ـ قال عبيد الله بن عمر القواريري : ابو الاسود حميد بن الاسود كان صدوقا [٤] .

فايراده هذين المصطلحين عن الأئمة النقاد في تراجم هؤلاء الرواة في كتابه الثقات ، دليل واضح على ان هذين المصطلحين يختلفان في النظر والاعتبار عن المصطلحات الاخرى .

رابعا : ان من وجد لحديثه متابعات وشواهد ، وارتقى من درجة الضعف الى درجة القبول من الحسن أو الصحة ، فان ذلك لا يعني ان الراوي قد طرأ على مكانته ومنزلته في مراتب الجرح او التعديل تغيير لأن هذا من مهمة النقاد الذين نقلت الينا اقوالهم نتيجة ما توصلوا اليه من دراسة وتتبع وتمحيص لهؤلاء الرواة ومروياتهم .

والله اعلم .. !!!!

د. احمد محمد نور سيف
استاذ مساعد بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية

---

(١) الثقات ١٨ ب . قال ابن حجر في التقريب : صدوق يغرب .

(٢) الثقات ٦٦ ب . قال ابن حجر في التقريب : صدوق .

(٣) الثقات ٧٠ أ . قال ابن حجر في التقريب : صدوق له اوهام .

(٤) الثقات ١٦ أ . وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يهم قليلا .

مراجع البحث

١ ـ التاريخ	رواية الدوري عن يحيي بن معين
٢ ـ تاريخ بغداد	للخطيب البغدادي
٣ ـ تقريب التهذيب	لابن حجر العسقلاني .
٣ ـ تدريب الراوي	للسيوطي
٥ ـ تهذيب التهذيب	لابن حجر العسقلاني
٦ ـ الثقات	لابن شاهين . (خ)
٧ ـ جامع بيان العلم	لابن عبد البر
٨ ـ الجرح والتعديل	لابن ابي حاتم
٩ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل	اللكنوي
١٠ـ سؤالات ابن الجنيد	روايته عن يحيي بن معين (خ)
١١ـ فتح المغيث	للسخاوي
١٢ـ القاموس المحيط	للفيروز ابادي .
١٣ـ معرفة الرجال لابن محرز	روايته عن يحيي بن معين (خ)
١٤ـ معرفة علوم الحديث	للحاكم
١٥ـ مقدمة علوم الحديث	لابن الصلاح
١٦ـ منهج النقد في علوم الحديث	للدكتور نور الدين عتر